فقد لاحظت من القيام الذات فلهذا احكمت عليه بانه زيد
وتارة جانب الوصف اي الحدث اي وتارة يلاحظ من الصفة
جانب الحدث وقوله فتجعل اى الصفة محكوما بها كما اذا قلت
زيد قائم فان الحدث انما يحكم به واما النسبة فيها اي
الكاينة فيها اى فى الصفة وحاصله انه الصفة تارة يحكم عليها
باعتبار ملاحظة الذات منها وتارة يحكم لها باعتبار ملاحظة
الحدث منها ولا يحكم عليها باعتبار ملاحظة ما فيها من النسبة
قليس ملاحظة النسبة سببا لصلاحية الحكم عليها ولانها
وذلك لان النسبة غير داخلة فى مدلول الصفة وضعا بل
الغرض منها مجرد التقييد وح فلا يكون ملاحظتها سببا فى
صلاحية الحكم على الصفة اوها فقول الشر فلا تصلح للحكم
اي فلا تصلح ملاحظتها سببا للحكم عليها اي على الصفة او
بالصفة وهذا بخلاف الذات والحدث فان كلا منهما داخل فى
مدلول الصفة وضعا فلذا كان ملاحظة الذات منها سببا
فى صلاحية الحكم عليها وملاحظة الحدث منها سببا فى صلاحية
الحكم بها فان قلت الخ هذا معارضته للدليل المتقدم المشار اليه
بقوله واجيب بان النسبة فى الفعل الخ فكانه قال ما ذكرته
من الدليل وان دل على دعواك من ان مجموع الفعل والفاعل ايضا
للحكم به لكن عندنا دليل يدل على نقيض دعواك وهو صحة الحكم
بمجموع الفعل والفاعل وذلك الدليل اتفاقا النحاة على
ان مجموع قام ابوه من زيد قام محكوم به وحينئذ فينتظم قياس
صورته ما ذكرته من ان مجموع الفعل والفاعل ايضا للحكم
به مخالف لما اجمع عليه النحاة وكل ما خالف ما اجمع عليه النحاة
باطل ينتج ما ذكرته من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به

باطل

قلت الخ حاصله منع صغرى القياس وهى
ما ذكرته مخالفا لما اجمع عليه النحاة لانا المراد بقول النحاة قام
ابوه خبر عن زيد ان القيام المسند الى الاب محكوم به على زيد
ومن المعلوم ان القيام المسند للاب مركب تقييدى والمركب
التقييدى مفرد لا جملة وليس المراد بقول النحاة قام ابوه
خبر عن زيد ان مجموع الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة
التامة بينهما محكوم بها على زيد كما فهم المعترض وحيث
كان المراد من قول النحاة ما ذكر فلا يكون كلامهم معارضا لما
قلناه من ان الجملة لا تصلح للحكم بها بان المقصود بها هنا
اي من التركيب المذكور اي الذي يمكن قصده منه على سبيل
البدل حكما ان فاندفع ما يقال كان الاولى ان يعبر بالمفهوم
بدل المقصود كما سيأتى لك من ان المقصود من هذا التركيب
حكم واحد الحكم بان اتى زيد قايم اولى الحكم على اتى زيد
بالقيام ليسا بمقصودين كان الاولى ان يقول ليسا بمقصودين
لانه لا تناسب بما عبر بها ولا قوله صرحا اي قصدا والمنفى
المعينة فالمعنى ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مقصودين
معا من هذا الكلام بل المقصود الاصلى للمتكلم احدهما
اي وهو كما فى لانه المدلول المطابقى لذلك التركيب
فان كان المقصود الاول اي وهو الحكم على اتى زيد بالقيام وهذا
التردد بالنظر للاحتمال العقلى فلا ينافى ان القابل زيد
قام ابوه انما قصد الحكم على زيد بقيام ابيه ولو قصد الحكم
على ابيه بالقيام لكان التركيب فاسدا ولا يصح وقوع زيد بل
كان يقال ابو زيد قايم ولو قال لك فى جواب اجيب
بان هذا لا يرد لان المقصود من هذا التركيب الحكم على زيد
بقيام ابيه فصار قام ابو مفرد الجملة لكان اخصر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)